تقرير الحالة الحقوقية

في السعودية



إبريل 2022

منظمة سند الحقوقية Sanad Right Organisation





مقدمة

في ظروف سيئة للغاية، يستمر النظام السعودي في احتجاز عدد من الأشخاص المدافعين عن الحقوق والمطالبين بالحريات. كما تزال المنظومة القضائية والعدلية في السعودية تفتقر لأبسط المعايير الجزائية الدولية، فضلا عن انتهاكات الأجهزة الأمنية التي تحدث في السجون وأماكن الاحتجاز.

سند ترصد شهرياً الحالة الحقوقية في السعودية. وفي هذا التقرير نستعرض ملخصاً لأهم أحداث شهر أبريل 2022.





"XLQ"CX



■ تابعت منظمة سند الحقوقية ورصدت حملة الاعتقالات التي طالت عدداً من القضاة في السعودية يوم 10 ابريل 2022، والتي وثقتها عدد من المنظمات والمواقع الإخبارية المهتمة. وذكرت منظمة "الديموقراطية الآن للعالم العربي" عبر موقعها الالكتروني أنه وفق لشهود عيان تحدثوا إليها أن مسؤولو جهاز أمن الدولة اعتقل تسعة قضاة على الأقل. وأضافت: ذهب مسؤولون أمنيون سعوديون إلى أماكن عمل هولاء القضاة لجعل هذه الاعتقالات علنية.

والقضاة الذي تم توثيق اعتقالهم هم:

- عبد العزيز بن مداوي آل جابر، مساعد رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض.
 - عبدالله بن خالد اللحيدان، عضو المحكمة الجزائية المتخصصة.
 - محمد بن عبدالله العمري، عضو المحكمة العليا. ناصر بن سعود الحربي، القاضى بالمحكمة الجزائية المتخصصة.
- محمد بن مسفر الغامدي، عضو المحكمة العليا ورئيس محكمة الاستئناف بمنطقة الباحة.
 - خالد بن عويض القحطاني، عضو المحكمة العليا.
 - فهد بن عبدالله الصغير، عضو محكمة الاستئناف.
 - طلال بن عبدالله الحميدان، عضو محكمة الاستئناف.
 - محمد بن عبدالله العمري، عضو محكمة الاستئناف.
- وأكدت "منظمة الديمقراطية الآن للعام العربي" أن سبب اعتقالهم هو اتهامهم بالخيانة العظمى، وهي جريمة يعاقب عليها بالاعدام في السعودية. بينما ذكرت مواقع إخبارية أخرى مهتمة بالمعتقلين في السعودية أن اعتقال القضاة جاء بعد إعدادهم دراسات قضائية حول مواضيع هامة وحساسة تم تكليفهم بها من جهات عليا. إلا أن هذه المواقع لم تذكر تفاصيل أخرى.





انتهاكات السجون



■ وردت لسند أنباء تؤكد وفاة المعتقل عبدالله بن عبدالرحمن الكاملي - 29 سنة - داخل السجن. وقد تلقت عائلته اتصالاً مفاجيء من إدارة السجن يخبرهم بوفاته، ويطلب منهم استلام الجثة. وقد شوهدت على جسده آثار تعذيب كبيرة، مما يرجح أنه مات بسبب التعذيب الوحشى داخل المعتقل.

سند تحمل النظام السعودي المسؤولية الكاملة في كشف ظروف وملابسات وفاة الكاملي، وتدعو النظام لوقف كل أنواع الانتهاكات والتجاوزات التي تُمارس ضد المعتقلين.

- يصادف يوم 15 أبريل الذكرى الثامنة لاعتقال المحامي والناشط الحقوقي وليد أبو الخير، حيث يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 سنة والمنع من السفر 15 سنة أخرى. أبو الخير ناشط وحقوقي بارز، ومحامي أعضاء جمعية حسم، ورئيس المرصد السعودي لحقوق الانسان. فاز بجائزة نوبل البديلة وهو في المعتقل، كما فاز بجائزة "بين بنتر" العالمية تقديراً لشجاعته.
- كما يصادف يوم 24 أبريل الذكرى الثانية لوفاة الناشط السياسي والحقوقي الأبرز في السعودية وأيقونة النضال الحقوقي الدكتور عبدالله الحامد رحمه الله. توفي الدكتور عبدالله الحامد يوم 24 إبريل 2020 في سجون النظام السعودي نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، فقد مارست السلطات السعودية ضده أسلوب الموت البطيء، رغم علمها بتدهور حالته الصحية في سنواته الأخيرة.
- علمنا في سند من مصادر متعددة تحدثوا إلينا أن الدكتور عبدالعزيز الزهراني يرقد في العناية المركزة في أحد المستشفيات، وأنه في حالة غيبوبة منذ أواخر شهر مارس الماضي.

وكانت سند قد نشرت خبر إطلاق سراحه مطلع شهر مارس، حيث تأكد لنا حينها أن سبب الإفراج عنه هو إصابته بمرض السرطان، مما يؤكد أن السلطات السعودية تريد أن تتخلص من تبعة ذلك بعد أن اعتقلته تعسفيا وأهملته طبيا داخل السجن.

وسند إذا ترجو للدكتور الزهراني الشفاء العاجل والسلامة الدائمة، تدعو النظام السعودي لاحترام حقوق جميع المعتقلين، وتقديم الرعاية الطبية اللازمة لهم وخاصة ذوي الأمراض الخطرة والمزمنة. وعدم تعمد إهمالهم ليواجهوا خطر الموت داخل المعتقلات.





القطاء والأحكام



■ تأكد تأكد لسند وفق مصادر مقربة أن محكمة الاستئناف زادت الحكم على الدكتور سعود الفنيسان من سنتين إلى سبع سنوات، مع وقف التنفيذ لثلاث سنوات ونصف. وتم رفع الحكم إلى المحكمة العليا لمصادقته.

وكنا قد نشرنا في شهر أكتوبر عام 2021 أن المحكمة الجزائية المتخصصة حكمت عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة تأليب الرأي العام.

والدكتور الفنيسان، 85 سنة، هو أستاذ وعميد كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود سابقاً. وقد اعتقل تعسفياً في مارس 2020 بدون مسببات قانونية أو حكم قضائي بالاعتقال. وكان سبب اعتقاله تغريدة على حسابه في تويتر عن وباء كورونا وأنها بلاء بسبب ذنوب العباد.





د ایا ایم



■ أكد تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية صدر مؤخراً حول حقوق الإنسان في السعودية لعام 2021 بوجود أدلة موثقة على ارتكاب الحكومة السعودية عدة انتهاكات وتجاوزات في ملف حقوق الانسان.

وذكر التقرير أن الانتهاكات شملت الإخفاء القسري لعدد من الناشطين والحقوقيين بعد تعرضهم للاعتقال والاحتجاز التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية السعودية.

كما أفاد التقرير عن تعرض المحتجزين للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية داخل المعتقلات، فضلاً عن ظروف السجن القاسية والسيئة والتي تعد خطراً على الحياة.

وقد وثقنا في سند جملة من هذه الانتهاكات في تقريرنا عنّ الحالة الحقوقية السعودية للعام 2021 مؤكدين استمرار تدهور وضع حقوق الإنسان في السعودية بشكل كبير

*https://bit.ly/37TMlrh

■ من جهة أخرى، وبسبب الإعدامات التي نفذتها الحكومة السعودية بحق 81 شخصًا نظّم نشطاء حقوقيين وقفة احتجاجية أمام السفارة السعودية في هولندا.

وناشد الناشطون في وقفتهم المنظمات العالمية والجهات الدولية المعنية بضرورة التدخل لوقف الانتهاك الحاصل ضد المواطنين. كما دعوا أصحاب الضمائر في العالم لإدانة جريمة الإعدامات الجماعية في السعودية.

وتعد عملية الإعدامات الأخيرة التي أعلنت عنها وزارة الداخلية السعودية في منتصف مارس عن إعدام 81 معتقلًا أكبر عمليات الإعدام التي تنفذها الحكومة السعودية دفعة واحدة في يوم واحد.

■ حذرت منظمة العفو الدولية السلطات التركية من إحالة قضية المتهمين بقتل الصحفي جمال خاشقجي إلى الرياض، في ظل الإفلات من العقاب التي يتمتع بها المجرمون في السعودية. واتهمت العفو الدولية نظام العدالة الجنائية في السعودية بافتقاره إلى الاستقلالية والشفافية والإنصاف.

وقالت المنظمة إن القضاء السعودي ظلم نشطاء حقوقيين، حيث إن المحكمة الجزائية المتخصصة أصدرت أحكاماً مشددة بالسجن على أشخاص بسبب نشاطهم الحقوقي والتعبير عن آرائهم المعارضة. مشيرةً إلى أن عدداً من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان أخضعن لقرارات قضائية بالحظر من السفر بعد إطلاق سراحهن من السجن.



يجدر بالذكر أن المحكمة الجنائية التركية قد أمرت يوم 7 ابريل بوقف محاكمة 26 متهماً بقتل الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول وتحويل القضية للقضاء السعودي بناء على طلب النائب العام التركي. وقد أصدرت سند بياناً يدين هذا القرار





